من ذخائر تراث المحدثين

د. محمد خروبات

أبو حاتم الرازي

وجهوده في خدمة السنة النبوية

7

علم الموازنة بين الرواة

تنظيرا وتأصيلا

علم الموازنة بين الرواة

تنظيرا وتأصيلا

عنوان الكتاب : أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية- الجزء السابع-
علم الموازنة بين الرواة : تنظيراً وتأصيلاً

المـؤلـف : الدكتور محمد خروبات

الطبعـة : الأولى

رقم الإيداع القانوني: 2010 / MO 0628م

ردمـك : 978-9954-8500-6-0

ISSN : 2028-1277

الطبـع : المطبعة والوراقة الوطنية
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات – مراكش
الهاتف: 05 24 30 25 91 / 05 24 30 37 74

جميع الحقوق محفوظة

من ذخائر تراث المحدثين

د. محمد خروبات

أبو حاتم الرازي
وجهوده في خدمة السنة النبوية

7

علم الموازنة بين الرواة
تنظيراً وتأصيلاً

من موازنات أبي حاتم الرازي:

- يقول : (محمد بن إسماعيل أعلم من دخل العراق، ومحمد بن يحيى أعلم من بخراسان اليوم من أهل الحديث، ومحمد بن أسلم أورعهم، وعبد الله بن عبد الرحمن أثبتهم). تاريخ دمشق **64/52** ترجمة رقم **6098** .

- قيل له : (زهير وحديج ورحيل ؟ فقال: كانوا ثلاثة إخوة ، أوثقهم زهير ثم رحيل). الجرح والتعديل **589/3** رقم**2674** و**515/3** رقم **2328** .

- سئل أبوحاتم عن (مجالد بن سعيد يحتج بحديثه؟ قال: لا، وهو أحب إليَّ من بشر بن حرب، وأبي هارون العبدي، وشهر بن حوشب، وأحب إلي من داود الأودي، وعيسى الحناط، وليس مجالد بقوي الحديث) . الجرح والتعديل **8/ 362** رقم **1653**.

مقدمة عامة:

يروم هذا الجزء الكشف عن علم من العلوم الأَصيلة المطمورة في تراث المحُدّثين، اصطلحت على نعته ب" علم الموازنة بين الرواة"، وهو في الأَصل فن من فنون الجَرح والتعديل، يعكس" منطق المحدثين" في مسائِل صنعتهم ،لا أَعلم أنه أُفرد بالتصنيف، أو تم التوسع فيه بالقدر الذي يجليه. وهو فن تداوله السلف فيما بينهم، فتكلموا به، وسُئِل الأَئمة منهم عنه، وتذاكروه فيما بينهم، وبينوا بمقتضاه أَحوال خلق من رواة العلم، وقد اعتنى الحذاق من تلامذتهم بجمعه وصيانته، لذلك جاء كثيره موزعا في كتب التواريخ والطبقات والجرح والتعديل وأسئلة طلبة العلم إلى الشيوخ إلى غير ذلك من فنون التصنيف التي جمعت سير وتراجم الرواة مرفقة ببيان مراتبهم من جهة الحال، فهو دخيرة من دخائر فنون المحُدّثين ، عفا الله عنهم أجمعين.

ورأَيتُ– بعد النظر في بعض هذه المصادر– أَن أُصنف فيه هذا البحث، أَجمع فيه ما تفرق من أقوالهم، وما تناثر في بطون الكتب من صنيع معارفهم . والكل متبوع بالتحليل والشرح والتفسير ، جاعلاً من أَقوال أَبي حاتم الرازي –محمد بن إدريس – الأس والعمدة لسبب واحد هو أنه كان فيه من المبرزين، والعمل في عمومه هو نتيجة من نتائج المتابعة العلمية والمنهجية لبحث جهود أبي حاتم في خدمة السنة النبوية، وثمرة من ثمار البحث والتقصي، ولصلة " علم الموازنة " ب " علم الطبقات" آثرت أن أخصص هذا الجزء " لعلم الموازنة" والجزء الذي يليه ل " علم الطبقات" لأَن الموازنة تكون في الطبقة، ولن تتحرر إلا بمعرفة المنازل والمراتب، وتكون بين شخصين أَو أَكثر بينهما ملابسة ما، وهو ما يقتضي العمل في إطار الطبقة ، وقد لاحظتُ أَنَّ العلماءَ صنفوا في الطبقات كثيراً إلى درجة أنهم تفننوا في ذلك أَيما تفنن بناء على ضرورة يقتضيها العلم، لكنهم لم يصنفوا في المفاضلات والتمييزات والتقديمات التي يجمعها هذا العلم، ولعل

السبب يرجع إلى أنهم كانوا يعملون بها في الطبقات والجرح والتعديل والعلل والنقد في عمومه من دون أن يتوقفوا عندها . لكن لما اكتمل موضوع البحث في الطبقات، واستقر الموضوع في مصادر السنة كاملاً أصبح من اللازم على المتأخرين من أهل زماننا النظر في تلك الجهود بعين الاستفادة والاتباع أولاً، وبعين المراجعة والتقويم ثانيا، ثم بعين استنباط طرائق المنهج وقواعد المعرفة العلمية التي كان المحدثون من فرسانها الأوائل.

إن معرفة حال الراوي والحكم عليه بصفة تليق بمقامه شيء مرغوب فيه، لكن دخول الناقد في موازنة بينه وبين غيره من الرواة – قلوا أم كثروا– شيء زائد عن حد العلم، وعر المسلك ، وصعب المنفذ، لذلك لم يتكلم فيه إلا جهابذة النقد وأئمة التعديل والتجريح، الذين رزقهم الله فهما ثاقبا، وحفظا واسعا، وضبطا محكما، وإتقانا بليغا، ومعرفة واسعة بأسامي الرواة وناقلي الآثار الذين عليهم مدار نقل الخبر، ولما كانت الرواية خبرا، والخبر يحتمل الصدق والكذب –وما آفة الأخبار إلا رواتها– كان التثبت والتحري من سمات هذا العلم، وقد حثَّ الشرعُ على تدبر الخبر والنظر فيمن رواه ، قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾[1]، فحث هنا على التبين، وسمى ناقل الخبر غير الصحيح فاسقا .

والناظر في جهود النقاد في فحص السند يجدهم خلصوا الخبر من أصناف شتى من الرواة، فيهم : الكذابون والوضاعون وأهل الغفلة وأهل الهوى ورواة المناكير والزنادقة والمدلسون والمختلطون المخلطون والزهاد المغفلون والمرتزقة الذين يبيعون ويشترون في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والصحفيون والمصحفون الأميون الذين يجهلون ما يحملون فيروون بلا ضبط ولا فقه، والملقنون وسراق الحديث والقصاصون الشحاذون

---

[1]- سورة الحجرات الآية 6.

وأهل الرأي والكلام من أصحاب المذاهب العقدية والفكرية المخالفة لعقيدة وفكر أهل السنة والجماعة. ومدار ضعف السند على هؤلاء جميعاً، والعلة في رد الأخبار إنما هي من بعض هذه الآفات، ولم يقبل الجهابذة إلا رواية الثقات الأثبات الصدوقين والضابطين الذين سلمت روايتهم من الدَّخَل ونأت عن القوادح والآفات والعلل. وهذا كله لم يكن ليتم إلا بميزان دقيق خرج منه كل راوٍ بصفة معينة، وبنعت معين يليق بحاله، ومن اكتمال النظر والتقصي أنهم وزنوه بغيره مستعملين في ذلك معايير علمية وخُلقية، وفاضلوا بين الرواة حتى ولو كانوا في مقام واحد من الورع والعلم والتقوى، أخرج ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قال : (الناس يتفاضلون ، ولكل إنسان مذهب في شيء)، ثم مَيَّز بين الرواة، ففاضل وقدَّم وأخَّر،[1] وكانت تعقد لهذا الفن مناظرات ومذاكرات بين النقاد يصولون فيها ويجولون، يحكي يعقوب بن أبي شيبة فيقول : (سمعت أحمد ويحيى يتناظران في ابن أبي ذئب وعبد الله بن جعفر المخرمي ، فقدَّم أحمد المخرمي على ابن أبي ذئب ، فقال يحيى : المخرمي شيخ، وايش روى من الحديث ؟ وأطرى ابنَ أبي ذئب، وقدمه تقديما كثيرا) .[2]

ولم يقف الجهد عند هذا الحد بل تابعوا النقاد في نقدهم فقوموهم، فترى الجهبذ ينقد النقد، ويدخل في جدلية نقد النقد، حيث تبدو فيها البراعة العلمية والمنهجية والنزاهة الفكرية مع الإخلاص للعلم وللمعرفة جلية واضحة.

كسر الكتاب على ثمانية مباحث جامعة :

تناولتُ في **المبحث الأول** أُسس علم الموازنة ،المتمثلة – عندي – في المقاصد والأسماء والحُجّية والتحصيل والأساليب .

---

[1]- تاريخ دمشق 52 / 14

[2]- تهذيب التهذيب 9 / 271 ترجمة رقم 505.

المقاصد حصرتها في ثلاثة، والأَسماء حددتها في ستة، وهي: التخيير، والتفضيل، والتمييز، والتقديم، والترجيح، والموازنة. والحجية أثبتها من معيارين: شرعي وعلمي. أريدُ بالتحصيل استفادة أبي حاتم لهذا العلم من طبقتين من الشيوخ: طبقة من القرن الثاني، وطبقة من القرن الثالث ، وهم فئة من شيوخه المباشرين الذين سمع منهم وروى عنهم، أما الأساليب فقد بينت من عناصرها أربعة.

وعالجتُ في **المبحث الثاني** ألفاظ الموازنة عند أبي حاتم وأنواعها، عرضتها في خمسة أنواع : النوع الأول في ألفاظ التقديم والتفضيل ،والنوع الثاني في ألفاظ التشبيه والتسوية ، وهذا النوع على ست صور : الأولى في التشبيه ، والثانية في المماثلة، والثالثة في المطابقة، والرابعة في المقاربة، والخامسة في الإلحاق، والسادسة في التسوية. أما النوع الثالث فهو في المواراة والتخليف ، والنوع الرابع في التقريب بين الرواة، والنوع الخامس في نفي بعض صور الموازنة.

وكشفتُ في **المبحث الثالث** عن معايير الموازنة ، فحددتها في خمسة معايير : الأول معيار الائتلاف والاختلاف والاتفاق والافتراق. والثاني المعيار العلمي ، والثالث معيار الصفات الخَلْقِية – بالفتح–، والرابع المعيار العقدي والمذهبي ، والخامس المعيار المكاني.

وجعلتُ **المبحث الرابع** خاصا بمعيار القرابة والنسب ، أفردناه بمبحث مستقل لوفرة مادته ، ميزت فيه بين عنصرين : الأول التقديم في القرابات ، والثاني التقديم في النسب. وقسمت هذا العنصر إلى نوعين : الأول في الموازنة بين الوالد والولد ، والثاني في الموازنة بين الإخوة ، عرضت كل ذلك بأساليب فنية وبطرائق منهجية.

وبينتُ في **المبحث الخامس** أهمية الموازنة في تحديد المراتب، مع إفرادها وتركيبها في بيان الحال.

ثم أوضحتُ في **المبحث السادس** حدود الموازنة وتميزها وجدليتها ومعاكساتها، حددتُ الحدود في خمسة ، وعرضتُ التميز والجدلية . أما الموازنة المعكوسة بغيرها فبينتها في ستة وجوه.

ثم قدمتُ في **المبحث السابع** موضوع مظاهر الموازنة بين الرواة من جهتين : من جهة المنهج، ومن جهة الرؤية. أما **المبحث الثامن** والأخير فأفردته خالصا لأقسام الموازنة ودورها في تمييز الحديث، ثم أنهيتُ الموضوع بخلاصة عامة وفهرس للموضوعات، أما فهرس المصادر والمراجع فقد عدلت عنه لكون المصادر والمراجع تتكرر في أجزاء الدراسة، أما المصادر والمراجع الجديدة المعتمدة في البحث لأول مرة فقد ضبطتها في الهامش.

وقد وضعته بعد الفراغ منه بين يدي الأخوين العالمين محمد البوزيري ومحمد أبو قاسم قصد المراجعة اللغوية، فلم يدخرا جهدا في ذلك، تقبل الله منهما، وبارك فيهما .

مع كل ما تقدم فإني أعلم أن هذا العلم لا يتذوقه الكثيرون ، ولا يقف عليه ويدرك كنهه إلا المهتم بالصنعة الحديثية، السابح في أغوارها، والمدرك لأعماقها، والمتابع لقضاياها، والمتخصص في شؤونها المعرفية والمنهجية، لذلك فإنه لا يصلح إلا لفئة قليلة، الفئة المستقلة بمعرفة هذا الفن، أولئك الذين سهروا الليالي مع الأسانيد والمتون، وقضوا الأيام الطوال في تقليب الأسامي والكنى والألقاب، وأنفقوا العمر جريا وراء معرفة الأحوال والمراتب والدرجات، ومع ذلك فأملنا كبير في أن تكون هذه المحاولة فاتحة خير للتأمل في المعطيات العلمية الحديثية، ولتفكيك المصطلحات الفنية، وتركيب كل ذلك وفق منهج علمي نقلي دقيق يحظى بالقبول عند الجميع، فلا تبخل عليَّ أخي القارئ المهتم بدعائك وملاحظاتك، فإن العصمة ليست لأحد .

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[1] .

---

[1]- سورة يوسف، الآية 76.

فهرس للموضوعات .

- مقدمة عامة 7

- المبحث الأول 13

علم الموازنة : مقاصده ، أسماؤه ، حجيته،وتحصيل أبي حاتم له.

المطلب الأول : في المقاصد 13

المطلب الثاني : في الأسماء..... 15

أولا : التخيير..... 16

ثانيا : التفضيل..... 18

ثالثا : التمييز..... 19

رابعا : التقديم..... 20

خامسا : الترجيح..... 21

سادسا : الموازنة..... 21

المطلب الثالث : في الحجية..... 22

أولا : المعيار الشرعي..... 23

ثانيا : المعيار العلمي..... 30

المطلب الرابع : في التحصيل 32

المطلب الخامس : في الأساليب..... 49

- المبحث الثاني : ألفاظه في الموازنة وأنواعها 55
النوع الأول : ألفاظ التقديم والتفضيل 55
النوع الثاني : ألفاظ التشبيه والتسوية 57
الأولى : ألفاظ التشبيه 57
أ- يشبه فلان..... 57
ب- هو يجري مع فلان 58
ج- محله محل فلان 58
د- بابة فلان – هما بابة رحمة – بابه باب فلان وفلان..... 59
الثانية : في المماثلة..... 60
الثالثة : في المطابقة..... 61
الرابعة : في المقاربة 62
الخامسة : في الإلحاق..... 63
السادسة : في التسوية..... 64
النوع الثالث : في المواراة والتخليف 65
النوع الرابع : في التقريب بين الرواة 68
النوع الخامس: في نفى بعض صور الموازنة 72
- المبحث الثالث : معايير الموازنة بين الرواة 75
المطلب الأول: معيار الائتلاف والاختلاف والاتفاق والافتراق 75

1- على اعتبار الاتحاد في الاسم من دون النسب 75
2- على اعتبار التشابه في النسب من دون الاسم 79
3- على اعتبار الاتفاق في الاسم والنسب والافتراق في الكنية.... 80
4- على اعتبار الاتفاق في الكنية..... 82
المطلب الثانى: المعيار العلمى..... 83
1- التقديم بحسب صحة كتب الراوي مع الحفظ 88
2- التقديم بحسب تحصيل الحديث بسند عال إلى شيخ معين..... 89
3- التقديم بحسب ضبط رواية مصنف معين..... 89
4- التقديم على اعتبار قلة المخالفة 90
5- الموازنة على اعتبار خصلة من خصال الضعف..... 91
6- الموازنة على اعتبار الجهالة أو عدمها..... 92
المطلب الثالث : معيار الصفات الخلقية – بالفتح– 93
المطلب الرابع : المعيار العقدي والمذهبي..... 94
المطلب الخامس : المعيار المكانى 97
- المبحث الرابع : معيار القرابة والنسب 101
1- التقديم في القرابات..... 101
2-التقديم في النسب 104
النوع الأول : الموازنة بين الوالد والولد..... 104

الأولى: تقديم الوالد على الولد..... 104
الثانية : تقديم الولد على الوالد..... 104
الثالثة: التسوية بين الولد ووالده 105
النوع الثانى: الموازنة بين الإخوة 105
الوجه الأول- الموازنة بين الأخ وإخوته..... 106
أ- بذكر عدد الإخوة ثم يقدم واحدا..... 106
ب- يبين حال الراوى ثم يذكر عدد إخوته ويسميهم 108
ج- يسأل عن الراوي فيصفه بالصدق في الرواية ثم يثبته على أولاد أبيه جميعا من دون ذكر أسمائهم 109
د- بذكر أسامى الإخوة الرواة ثم يقدم عليهم المعنى بالترجمة 110
ه - يبسط الكلام في إخوة الراوي من جهة الاسم والنسب ثم يقدمه عليهم مستعملا عبارة " هو أحسن من إخوته" 112
و - يقدم الراوي على إخوته من جهة الإتقان، فيكون أحبَّ إليه منهم 113
ز- يسأل عن الراوي فيوثقه ثم يعدد إخوته ويعين أسماءهم ثم يجعله من أوثقهم 116
ح - يسأل عن حال الراوي فيبين أنه واحد من إخوة ضعفاء..... 118
الوجه الثانى - الموازنة بين الأخ وأخيه 119

أ- يضعف الراوي ثم يقدم أخاه عليه من جهة القوة في الحديث، ثم سنتطردُ في ذكر بيان الحال..... 120

ب- يسوي ثم يرجح ترجيحاً خفيفا، يفهم منه أن الرجل لا يتقدم على أخيه كثيرا إلا في القليل لكنه في الأكثر مثله 120

ج- تكون بين الرجل وأخيه ملابسة ما، تستدعي الموازنة فضلا عن الحال 120

د- يوزع أوصاف الترجيح بمعايير متضادة بين أخوين في حالهما ما ستوجب ذلك 120

ه- يقدم الرجل على أخيه من جهة العلم بصيغة الاحتمال 120

و- يقدم الرجل على أخيه من جهة الوثوق ويجعله أوثق منه 121

ز- يسأل عن الراوي فيقدم أخاه عليه مستعملا عبارة "هو أحبُّ إلي"..... 121

- **المبحث الخامس:** الموازنة :أهميتها في تحديد المراتب ، وإفرادها وتركيبها في بيان الحال 125

المطلب الأول : الموازنة وأهميتها في تحديد مراتب الراوين 125

المسألة الأولى: معرفة المراتب والمنازل 125

أولا: ما استفاده من والده في الموازنات والمفاضلات بين الرواة.. 128

ثانيا: ما رواه والده من موازنات النقاد 130

المسألة الثانية: الفوائد المنهجية 135

1- الاكتفاء بالموازنة حين تكون دالة على الحال 135
2- إجراؤها بين الرواة المجروحين تورعاً 136
المطلب الثاني: الموازنة : إفرادها وتركيبها في بيان الحال 138
الحالة الأولى : الاقتصار على الموازنة وصورها 138
أ- يكتفى بتقديم الراوي على راو أو راويين 138
ب- يجعل الراوي أثبت في الحديث من ثلاثة 139
جـ- يكتفى بجعل الراوي مقدما على أصحابه في شيخ معين 140
د- يسأل عن الرجل، فيقدم عليه غيره بلفظة " أحبُّ إلي"، ثم يسويه مع آخر 140
الحالة الثانية : الموازنة المرفقة بألفاظ الجرح والتعديل 141
الوضعية الأولى : تقديم الموازنة على الألفاظ 142
أ- ما يدخل في العدالة 142
ب- ما يدخل في الجرح 143
جـ- ما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل 143
الوضعية الثانية : تقديم الألفاظ على الموازنة 143
أ- ما يدخل في العدالة 143
ب- ما يدخل في الجرح 144
جـ- ما يدخل في المرتبة الوسطى بين الجرح والتعديل 147

- المبحث السادس : الموازنة: حدودها، تميزها، جدليتها ومعاكساتها عند أبي حاتم الرازي 151
تقديـــم 151
المطلب الأول : في حدود الموازنة 152
1- موازنته بين رجل ورجل 152
2- موازنته بين رجل ورجلين 152
3- موازنته بين رجل وثلاثة 152
4- موازنته بين رجل وأربعة 153
5- موازنته بين رجل وخمسة رجال 153
المطلب الثاني : في التميز والجدلية 154
1- في التميز من جهة الموضوع 154
2- في جدلية الوازنة 156
المطلب الثالث : في الموازنة المعكوسة بغيرها 160
الوجه الأول 160
الوجه الثاني 161
الوجه الثالث 161
الوجه الرابع 161
الوجه الخامس 161

الوجه السادس 162
-المبحث السابع : مظاهر الموازنة بين الرواة 165
المطلب الأول : مظاهرها من جهة المنهج 165
أولا : إن الموازنة قد تقتضى المبالغة في العدد 165
ثانيا : إن الموازنة قد تقتضى الترتيب 167
أ- ترتيبه بين الإخوة 167
ب- اختياره لعلماء بلد معين بالترتيب 168
جـ- ترتيبه للرواة في شيخ معين 168
ثالثا: إن الموازنة قد تقتضى التعليل 169
1- الموازنة والتعليل التام 169
2- الموازنة والتعليل الناقص 171
3- الموازنة الجافـــة 174
المطلب الثانى : مظاهرها من جهة الموضوع 176
أولا : من كان يقدم غيره على نفسه 176
أ- أن يكون المقدم أثبت وأضبط من المقدم..... 178
ب - أن تكون له معرفة زائدة عن الحد الذي يعرفه الآخر 178
جـ- أن يكون المقدم حافظا، والآخر كَبر ونسى 178
د- أن يكون من طبقة المقدم 179

هـ- أن يوفده على أحد علماء بلده تخفيفا عليه من السفر 179
و- أن يفعل ذلك طلبا للتبجيل والتعظيم 180
ز- عدم تحدثهم في بلدة فيها من هو أولى منهم 181
ح- التقديم المتبادل بين الرجلين على اعتبار التفاوت الحاصل بينهم. 183
ثانيا : من كان يقدم نفسه على غيره 183
الأولى : التقديم المباشر 184
الثانية : التقديم غير المباشر 185
ثالثا : من كان يقدم ابنه على نفسه 186
رابعا : من كان يقدم الرجال على أبيه 187
المبحث الثامن : أقسام الموازنة ودورها في تمييز الحديث 189
المطلب الأول : في أقسام الموازنة 189
القسم الأول : موازنته بين عدل وعدل 189
أولا : طبقة الأئمة المعتبرين الذين يحتلون أعلى رتبة في العدالة 189
ثانيا : موازنته بين إمام وثقة 199
ثالثا : موازنته بين ثقة وثقة 201
رابعا : موازنته بين ثقة ومن دونه في المرتبة 203
خامسا : موازنته بين رجال هم من أهل العدالة لكنهم دون
مرتبة الثقة 205

القسم الثانى : موازنته بين عدل وضعيف 207
القسم الثالث : موازنته بين ضعيف وضعيف 211
القسم الرابع : موازنته بين رجال اختلف في حالهم..... 220
المطلب الثانى : دور الموازنة في تمييز الحديث عند أبى حاتم 226
أولا : في تمييز الحديث الصحيح 226
ثانيا : في نوعى الحديث الصحيح 233
- خلاصة وانطباع 237
- فهرس لموضوعات الكتاب 239

* * * *
* * *

يليـــــه :

أبو حاتم الـرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية

- الجـزء الثامــن -

الموازنـــة في الطبقـة
أو
المـوازنـة بيـن الأصحـاب